المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون و اقتصاديون
وحدة البحث والتدريب

الإسلاميون وحركة حقوق الإنسان

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان نموذجا.

نجاد البرعي
محام بالنقض
المشرف الأكاديمي لوحدة البحث والتدريب
الأمين العام الأسبق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

مقدمة .

تعتبر العلاقة بين الحركات الدينية عموما و حركة حقوق الإنسان علاقة ذات أبعاد تختلف باختلاف الديانة من جهة و أهداف الحركة الدينية من جهة ثانية ، ودون مبالغة نستطيع القول أن الحركات الدينية المسيحية في كلا من أوربا و أمريكا الجنوبية كانت هي الداعم الرئيسي لحركة حقوق الإنسان في بلدانها ، في رحابها وجدت حركة حقوق الإنسان الدعم المادي والبشري ، كما ألهمت الأفكار المسيحية القائمة علي التسامح والمحبة ونبذ العنف كثير من نشطاء الكنيسة كي يكونوا نشطاء في حركة حقوق الإنسان كذلك ، فضلا عن كون المسيحية ديانة غير سياسية – علي الأقل الآن- قد ساعد علي أن التقارب بين الحركتين . كما كان للدور الذي لعبته الكنيسة في النضال ضد الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا الجنوبية ، والدكتاتوريات الشعبية في أوربا الشرقية ، أثره البالغ في خلق نوعا من التحالف بين الكنيسة وحركة حقوق الإنسان في تلك المناطق .

أما في مصر فان العلاقة بين الحركات الدينية بشقيها " الإسلامي والمسيحي " وبين حركة حقوق الإنسان قد تدرجت بين سوء الفهم والتجاهل في مراحلها الأولي ، ثم محاولات الاستغلال النفعي لخدمة قضايا و أهداف محددة في المرحلة الثانية ، ثم محاولة السيطرة والاحتواء في مرحلة ثالثة ، وأخيرا الفهم والاحترام في المرحلة الأخيرة .

ومن الخطر أن يتم فهم ذلك التطور المرحلي علي انه كان يتم بشكل قاطع في الزمان ، فلابد من التسليم بان هناك حالة من التداخل بين تلك المراحل بعضها وبعض، بل أن هناك حالات من المد والجذر شابت اغلب تلك المراحل ، باختصار لم تكن تلك المراحل متتابعة ولكنها كانت متداخلة تتعرض لحالات من التقدم والتراجع

ليس فقط بحسب نوع القضايا التي كانت تثيرها حركة حقوق الإنسان ، ولكن حتى بحسب هوية الضحايا وأشخاص الجناة ، وأسباب الانتهاك .
ففي موضوع مثل التعذيب و أوضاع السجناء كان هناك تطابق كامل في المواقف بين الحركات الدينية الإسلامية علي الخصوص ومنظمات حقوق الإنسان ، ولكن في موضوع مثل حرية الرأي والتعبير كان هذا التطابق يقل بشكل تدريجي حتى يصل إلى نقطة انفصال تام فيما يتعلق بحرية الفكر والعقيدة [1]. وفي موضوع مثل الديمقراطية والحريات المؤكدة لوجودها مثل حرية تكوين الأحزاب ، وإصدار الصحف ، كان هناك تطابق تام بين الحركتين ، يقل تدريجيا في موضوع الحق في محاكمة عادلة [2]، ليصل إلى نقاط افتراق في موضوعات مثل حقوق المرأة[3] .
وإذ كان موضوع هذه الورقة هو العلاقة بين الإسلاميين ومنظمات حقوق الإنسان فلنبدأ بتقديم تعريف محدد لكل من طرفي العلاقة .
في هذه الورقة يقصد بالإسلاميين حركات الاحتجاج الديني التي تتخذ من الشريعة الإسلامية منهجا لها بشقيها السلمي – ويمثله جماعة الأخوان المسلمين المحظورة – والدموي – ويقصد به هنا تنظيمي الجهاد والجماعة الإسلامية . ونستطيع أن نقول انه علي الرغم من اختلاف أدوات ووسائل كلا من الاتجاهين إلا أن هدف بناء دولة إسلامية تتخذ من فهم كلا منهما للقران الكريم والسنة النبوية المشرفة و أحكام ومبادئ الفقه الإسلامي مرجعية للحكم ، هو هدف مشترك بينهما.
أما منظمات حقوق الإنسان فيقصد بها في تلك الورقة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، وقد اختيرت كنموذج للدراسة لأنها منظمة عضوية يتشكل مجلس أمنائها من خمسة عشر عضو تختارهم الجمعية العمومية من ناحية ، كما إنها شأن حركات الاحتجاج الديني كانت غير معترف بها قانونيا – ولكنها موجودة كحالة واقعية - من ناحية ثانية [4]، ولأنها هي اكثر مؤسسات حقوق الإنسان التي شهدت علاقتها بحركات الاحتجاج الديني حالات مد وجز ر متواترة ومتلاحقة من ناحية أخيره .

[1] في موضوع مثل حرية الفكر والعقيدة مثلا لم يكن موقف الحركات الدينية المسيحية افضل كثيرا .

[2] في الوقت الذي كان الإسلاميون يرفضون فيه المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة "طوارئ" رحبوا بالحكم الصادر من محكمة أمن الدولة الجزئية طوارئ بحبس الكاتب القاص علاء حامد ثمانية سنوات لتأليفه رواية .

[3] تعتبر حملة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول ختان الإناث ، ثم حق الزوجة في السفر دون إذن نماذج موحية في هذا الاتجاه.

[4] أصدرت محكمة القضاء الإداري حكما في مايو 2001 بوقف تنفيذ قرار السيد محافظ القاهرة بإرجاء تسجيل المنظمة المصرية حقوق الإنسان .

المرحلة الأولي
مرحلة التجاهل وسؤ الظن
1985-1989

نشأت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كفرع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان والتي كانت قد تأسست في قبرص 1984 وقررت أن تتخذ من القاهرة مقرا لها ، وان تبدأ بتشكيل الفرع المصري لها والذي تشكل في السنة التالية 1985في اجتماع عاصف بجمعية الاقتصاد والتشريع أسفر عن تكوين مجلس الأمناء الأول بعض من القوميين العرب والشيوعيون والمنتمين إلى الحزب الوطني القديم بزعامة فتحي رضوان [5]، وهو المجلس الذي اختار الكاتب اليساري المعروف د.شريف حتاتة كأول أمين عام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان .

ولم يهتم الإسلاميين حينئذ بهذا الوليد الجديد ، كانت النظرة العامة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنها تجمع للمحبطين سياسيين وغير القادرين أو الراغبين في دفع تكاليف العمل السياسي ، كما كان تاريخ منظمات حقوق الإنسان في مصر لا يشجع علي الوثوق في إمكانيات تطورها فقد كانت هناك علي الأقل جمعيتين لحقوق الإنسان أحدهما أسسها المرحوم إبراهيم طلعت المحامي والقيادي الوفدي البارز بالإسكندرية ، والثانية كانت في القاهرة أسسها مع آخرين الأستاذ الدكتور وحيد فكري رأفت ، ولم تكن حال هاتين الجمعيتين من حيث النشاط أو الموارد مما يبشر بان هناك أمل في مثل تلك النوعية من المنظمات .فضلا عن أن أداء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في مراحلها الأولي لم يكن اكثر من منتدى للمناقشات الفكرية النخباوية ، ولم تقوم بأكثر من تلقي بعض الشكاوي وتحويلها بخطابات توصية إلى الوزارات المختلفة ، وتلقي ما يرد من ردود عليها – أن ورد – وإعادة إرسالها لمقدمي الشكاوي . وكان انتباه مجلس الأمناء ملتفت إلي محاولة تسجيل المنظمة المصرية كجمعية مشهرة وفقا لأحكام القانون 32 لسنة1964 وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا عام 2001 !!. وفضل عن ذلك فقد كانت هناك حالة من سؤ الظن بين المنظمة المصرية التي بدا إنها صيغه حقوقية لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي آنذاك وبين العديد من نشطاء الحركة الإسلامية اللذين كانوا لا يرتاحون كثيرا للعمل مع اليساريين بشكل عام من ناحية وينظرون بارتياب إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، والتي كانت تشكل المرجعية الأساسية للمنظمة المصرية من ناحية أخرى .

المرحلة الثانية
مرحلة الاستغلال النفعي
1989-1991

في نهايات عام 1987-1988 حدثت نقلة نوعية في أداء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كان الدكتور شريف حتاتة قد استقال من منصب الأمين العام وخلفة لمدة اقل من عام واحد الدكتور عبد الغفار خلاف الذي كان مريضا اغلب الوقت مما حدا بالمجلس إلى أن يختار الصحفي الشاب – في ذاك الوقت – بهي الدين حسن قائما بأعمال الأمين العام ، ثم أمينا عاما عقب وفاة الدكتور عبد الغفار خلاف . في ذلك الوقت كان كثير من أعضاء مجلس الأمناء قد أصابهم اليأس من اعتراف الحكومة المصرية بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى الدرجة التي طالب فيها بعضهم بإدماج المنظمة في جمعية أخري أو بحلها ، لكن بهي الدين حسن وعدد من الأعضاء النشطين كان لهم رأي آخر موجزه ضرورة قبول التحدي والعمل بشكل فاعل والتفاعل مع المجتمع والركون إلى شبكة واسعة وفعالة من مناضلي حقوق الإنسان حول العالم ، وانعقدت الجمعية العمومية للمنظمة في مايو 1989 بنقابة الصحفيين لترفض قرارات تجميد المنظمة أو حلها ولتعلن أنها سوف تستمر متحدية محاولات قتلها أو تحجيم عملها ، وانتخبت الجمعية العمومية مجلسا جديد للأمناء لم يكن من بينه أيا من المنتمين لأي من الحركات الدينية البارزة فحتى ذلك التاريخ لم تكن تلك الحركات معنية بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أو بمجمل الحركة عموما .

علي انه اعتبارا من سبتمبر 1989 بدأت الحركات الإسلامية – وخاصة حركتي الجهاد والجماعة الإسلامية - تنتبه إلى أهمية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ؛ ففي نهايات شهر أغسطس 1989 اندلعت انتفاضة عمالية في مصنع للحديد والصلب بحلوان تدخلت الشرطة لقمعها بشكل وحشي ، وعلي الفور تحركت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان و أصدرت بيانات عاجلة وبدئت في إجراء اتصالات مع منظمات دولية لحقوق الإنسان دفاعا عن ضحايا الحادث ، وللرد علي تلك التحركات قامت أجهزة الأمن في 30 أغسطس 1989 باعتقال اثنين من أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة وهما د. محمد السيد سعيد والأستاذ أمير سالم و آخرين كان

[5] طبعا هو غير الحزب الوطني الحاكم اليوم ولكنه كان انشقاقا علي الحزب الوطني الأقدم والذي كان راجعا في تأسيسه إلى مصطفي كامل باشا.

بعضهم ضمن الفاعلين في المنظمة ، وهكذا فرضت الظروف العامة علي المنظمة والمجلس الجديد التحرك في اتجاهين الأول استكمال الدفاع عن الضحايا من عمال الحديد والصلب ، والثاني بدء حملة جديده للإفراج عن نشطائها ، وتوجت حركتها بنجاح سريع وحاسم ، فقد تراجعت أجهزة الأمن بسرعة علي المسارين و أفرجت عن المعتقلين من العمال و النشطاء الحقوقيون بعد أسبوع علي اعتقال الأولين وثلاثة أيام علي اعتقال الأخيرين .

علي أن النجاح الأكبر كان يتمثل في دعم معنوي هائل قدمه المجتمع المصري للمنظمة المصرية ، مما دعا المنظمة عقب الإفراج عن قادتها إلى أن تتوجه إلى مقر حزب الوفد لتقدم الشكر لقادته وجريدته علي الموقف المساند الذي وقفوه ، وقد تكرر هذا الموقف مع أحزاب أخرى .

وهنا بدأت حركات الاحتجاج الديني تتساءل عن أية قوي معنوية تمتلكها تلك المنظمة ، وتمكنها من إحراز نجاحات سريعة وحاسمة مثل ذلك النجاح الذي أحرزته؟ ، كما بدئت تلك الحركات تهتم بما تطرح المنظمة من أفكار لوقف التعذيب وغيرها وتتساءل ألا يمكن الاستفادة من تلك المنظمة وعلاقاتها التي بدا إنها في النمو مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان لمساعدة أعضاء تلك الحركات - وعلي وجه التحديد – المحتجزين منهم في السجون ، واللذين كانوا يتعرضون لتعذيب وانتهاك يومي؟ .

ومن ناحية أخري بدئت خبرة التعذيب الحية التي عاشها المناضلين الحقوقيين تلفت انتباههم إلي ما يعانيه الكثير من أعضاء حركات الاحتجاج الديني من تعذيب وانتهاكات داخل السجون والي الظروف غير الإنسانية التي يحيا فيها المعتقلين السياسيين واللذين كان يشكل أعضاء حركات الاحتجاج الديني الكثرة الكثيرة منهم .

كانت الظروف قد تهيأت للقاء من نوع جديد يمكن أن نطلق علية تبادل المنافع ؛ المنظمة المصرية تحتاج إلى تطوير انتصارها الساحق في سبتمبر 1989 وتريد أن تثبت أنها منظمة للجميع – وليس لليساريين فقط – وان مبادئ من يتم انتهاك حقوقهم الإنسانية لا تعنيها ، وإنها تدافع بشكل مطلق وغير انتقائي عن حقوق الإنسان ، وكان إثبات ذلك يقتضيها فتح حوار مع الجميع لصالح المجتمع ، وخاصة مع هؤلاء الأكثر معاناة وهم في ذلك الوقت أعضاء حركات الاحتجاج الديني المسلح .

أما حركات الاحتجاج الديني فقد وجدت في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وسيلة لإيصال أنين ضحاياها إلى المجتمع الدولي ، و خلق رأي عام متعاطف مع ما يلاقيه أفرادها من تعذيب ، مدركة أن ذلك الطريق هو الأكثر فاعلية والأشد مصداقية علي الصعيدين الدولي والمحلي من أي طريق آخر.

اعتبار من نوفمبر 1989 بدئت الشكاوي تنهال علي المنظمة من اسر أعضاء الجماعة الإسلامية ومحاموهم تحمل معلومات عن التعذيب وضحاياه وأماكنه ومن يقومون به ، وقد ساعد ذلك علي أن تبدأ المنظمة حملة لزيارة المعتقلين في السجون بواسطة محامين من نشطائها كانوا يتقدمون إلى تلك الزيارات بصفتهم المهنية فيستمعون إلى شهادات الضحايا ويناظرون بشكل أو بآخر إصاباتهم، ثم ينقلون إلى العالم ما يحدث من مجازر في السجون المصرية والتي كانت تتواري إلى جانبها خجلا بعض ما يحدث في سجون نظم قمعية معروفة من حولنا ، وليس من قبيل الصدفة أن يتقدم عبود الزمر ونبيل المغربي وفؤاد الدواليبي بشكوى إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في 1989/11/29 مستنجدين بها لحمايتهم من توقيع عقوبة بالجلد عليهم والتي كانت قاب قوسين أو ادني من أن توقع عليهم ؛ وقد كان للتحرك الفعال والسريع الذي قامت به المنظمة اثر مباشر في أن يتم إيقاف عملية الجلد .

نجاح جديد يؤكد أهمية ذلك الكيان الوليد ويزيد من انخراط الكثيرين من المحامين المنتمين إلى التيارات الجهادية بين صفوفه .

علي أن تلك العلاقة القائمة علي المنفعة المتبادلة لم تمنع كلا من الطرفين من الاحتفاظ بمواقفه المستقلة ، ويبدوا ذلك جليا من تحليل بيان المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في 1990/4/4 حول العنف الطائفي الذي حدث في المنيا ؛ فقد تعرضت ممتلكات المسيحيين في المنيا وأبو قرقاص وبني مزار وقريتي بني عبيد والبرية في مارس 1990 إلي أعمال تدمير ونهب بعد منشورات وزعتها عناصر تنتمي إلي الجماعة الإسلامية حول إدارة بعض المسيحيين لشبكة دعارة من مسلمات منتهية إلي دعوة المسلمين للدفاع عن أعراضهم حتى الموت ضد من أسمتهم بالصليبيين .

وقد حرص بيان المنظمة - الذي أدان بشكل واضح " التنظيم المعروف باسم الجماعة الإسلامية وعكوفه علي استخدام العنف ودأبه علي التحريض علي كراهية المواطنين المسيحيين وتحريضه علي ومشاركته في اضطهادهم بصورة مختلفة " – حرص البيان علي أن يذكر انه " سبق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن تدخلت في مناسبات عديدة علي مدار العام الماضي ضد الانتهاكات التي تعرض لها ابرز الشخصيات

المحسوبة علي تنظيمات إسلامية ومنها الجماعة الإسلامية ونشرت ذلك في تقريرها ونشراتها " ، كما عدد البيان نماذج لتلك التدخلات مثل " الحصار الأمني الذي كان مضروبا علي منزل الشيخ عمر عبد الرحمن ، وزيارتها لطلعت فؤاد قاسم وعرض حالته في أول تقرير تصدره عن التعذيب في مصر يناير 1990 ، وجهودها التي أدت إلي إيقاف جلد عبود الزمر ورفاقه " .

علي أن البيان أورد عبارة تؤكد نوع ونمط العلاقة مع التيارات الإسلامية إذ قرر بعض أن عرض لأمثلة مما قامت به المنظمة لصالح أفراد منتمين إلي حركات الاحتجاج الديني " ولم تكن هذه سوي أمثلة بارزه علي حرص المنظمة علي التدخل ضد كل انتهاك لحقوق الإنسان دون تمييز ، حتى ولو كان منسوبا لضحيا هذه الانتهاكات الدعوة إلي استخدام العنف أو المشاركة في أعمال العنف أو كانوا يتبنون نسقا فكريا ينبذ مبادئ حقوق الإنسان ".

والغريب أن الجماعة الإسلامية لم تتخذ موقفا عدائيا من المنظمة رغم ذلك و أثبتت أنها اكثر فهما من الحكومة المصرية في ذلك الوقت لطبيعة عمل المنظمة والدور الذي يجب عليها القيام به ، فحين راحت الحكومة المصرية تهاجم المنظمة المصرية وتتهمها بالدفاع عن الإرهابيين[6] ظلت الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد علي سياستيهما في إمداد المنظمة بالشكاوي حول ما يحدث لأعضائهما وتسهيل ما أمكن حركة مندوبي المنظمة حتى في أماكن التوتر .

المرحلة الثالثة

محاولات الاحتواء وتوتر العلاقات

1993-1991

لفت الأداء المستقل والمهني انتباه كثير من مؤسسات المجتمع والقوي السياسية فيه ، وراح الجميع يتسابق للانضمام إلي عضوية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، وهنا برزت جماعة الأخوان المسلمين في الصورة ، فحتى ذلك التاريخ كانت الدولة منشغلة بمواجهة حركات الاحتجاج الديني المسلحة مثل الجماعة الإسلامية والجهاد والتي كانت تخوض حرب عصابات حقيقة ضد سلطة الدولة في الصعيد ، حين كانت جماعة الأخوان المسلمين المحظورة تتمتع بهامش واسع من الحركة دون عائق يذكر ، فقد كانت الحكومة تريد أن تقدم للرأي العام الداخلي نفسها باعتبارها حكومة إسلامية أو تميل إلى تشجيع التدين المعتدل وإنها فقط ضد استخدام العنف ، وعلي ذلك لم تقدم جماعة الأخوان المسلمين أية ضحايا من أعضائها خلال الفتره التي نحن بصددها ، علي أن الجماعة كانت تخطط للسيطرة بشكل سلمي وديمقراطي علي أماكن التجمع الجماهيري للطبقة الوسطي علي العموم ، فقد كان جيل الشباب الذي عمل بالجامعة في صفوف الأخوان المسلمين قد تخرج وانخرط في النقابات المهنية المختلفة ووجد فيها بديلا للعمل السياسي الحزبي الذي أدركت الجماعة أن الحكومة لن تسمح لها به ، وفي فترة أوائل التسعينات بدئت حركة انتشار للجماعة في المنظمات ذات الطابع الديمقراطي حتى أن الحكومة المصرية أصدرت بشكل متعجل في 17فبراير 1993 قانون النقابات المهنية بهدف الحيلولة دون سيطرة جماعة الأخوان المسلمين علي النقابات المهنية بشكل كامل الأمر الذي لم يفلح .

لفت أداء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كما ذكرنا نظر الجماعات السياسية المختلفة ومن بينها جماعة الأخوان المسلمين ، وبدء الحديث يدور حول ضرورة أن تشكل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تحالف بين قوي المعارضة داخل المجتمع ، وازداد هذا الحديث مع بدايات التحضير للجمعية العمومية للمنظمة - والتي تقرر أن تنعقد في مايو 1991 - وبدا الأخوان المسلمين التحضير المبكر لاحتواء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بمشاركة حزب الوفد ، فقد كانوا يعلمون أن تركيبة العضوية لا تسمح لهم بالسيطرة علي النحو الذي يطمعون فيه .

وبد واضحا مما نشرته صحيفة الوفد أن هناك تحالفا ما بين الحزب والجماعة للسيطرة علي حصة لا تقل عن نصف مقاعد المجلس الجديد ؛ وفي المقابل تنبه القائمون علي أمر المنظمة إلى ما يحدث فبدأت حملة استنفار واسعة للعضوية المساندة لها ، وهكذا أجريت انتخابات 1991 في جو استقطابي واسع و أسفرت نتائجها عن إقصاء كل المرشحين المنتمين إلى حزب الوفد والأخوان المسلمين ، لتفشل أول واهم محاولات السيطرة علي المنظمة المصرية لحقوق الإنسان .

---

[6] في 26ديسمبر 1989 صدرت تصريحات صحفية للواء زكي بدر بثتها وكالة أنباء الشرق الأوسط اتهم فيها المنظمة والعاملين بأنهم حاقدون علي المجتمع ويبثون سمومهم فيه ويدافعون عن حقوق المجرمين .

ويمكن القول أن جماعة الإخوان المسلمين قد خرجت بدرس هائل من معركة عام 1991 مفاده أن تركيبة العضوية في المنظمة المصرية لا تسمح بسيطرة تامة أو جزئية للجماعة أو حزب الوفد ، كما أن الجماعة بعد ذلك انهمكت في ضبط قواعدها في النقابات المهنية للسيطرة عليها وهو ما نجحت فيه بعد ذلك .
ولكن علي الناحية الأخرى ظلت المنظمة حريصة علي تمثيل أوسع التيارات فكان مجلس أمناء عام 1991 يضم الأستاذ عادل عيد وهو من المنتمين – من حيث التاريخ علي الأقل – إلى جماعة الأخوان المسلمين ، كما قام المجلس بعد ذلك بضم كلا من الدكتور محمود السقا والأستاذ منير فخري عبد النور إلى عضويته ، وهما من أعضاء الهيئة العليا لحزب الوفد في ذلك الوقت .
ولم تتغير مواقف المنظمة في تلك المرحلة كثيرا من التيارات الإسلامية فقد ظلت علي مواقفها المساندة لهم في قضايا التعذيب وانتهاكات حقوقهم داخل السجون وما يحدث لأسر المعتقلين منهم ، حين بدا الانفصال اكبر فيما يتعلق بالحريات الدينية وحريات الفكر والعقيدة والتي ركزت المنظمة جزء كبير من اهتمامها عليها في تلك الفترة حيث أصدرت في تلك الفترة اكثر من اثني عشر بيانا وتقريرا عن حريات الرأي والفكر والوجدان والعقيدة ، وكانت هناك العديد من الأسباب وراء هذا الاهتمام من بينها تصاعد اعتداء الجماعات الإسلامية علي المسيحيين في صعيد مصر من ناحية ، ومحاولة بعض أجهزة الدولة الظهور بمظهر المحافظ علي الدين الإسلامي عن طريق مصادرة مطبوعات والسماح بدور واسع لمجمع البحوث الإسلامية في الرقابة علي الأعمال الأدبية والفنية وذلك للتغطية علي الانتهاكات التي يتعرض لها أفراد الجماعات الجهادية في السجون من ناحية أخرى .
وكانت المنظمة قد خصصت ملتقاها العلمي الثالث والذي انعقد في مايو 1992 بجمعية الاقتصاد والتشريع لمناقشة حرية الفكر والاعتقاد والتعبير تحت شعار " حرية الاعتقاد بين سندان الدولة ومطرقة الجماعات الإسلامية "، وقد أدى ذلك ونتائج انتخابات الجمعية العمومية التي أشرنا إليها إلي مزيد من التوتر بين المنظمة والجماعات الجهادية ، وهو التوتر الذي بلغ مداه في يونيو من العام نفسه ، اثر إقدام عناصر من الجماعة الإسلامية المسلحة علي اغتيال المفكر العلماني البارز وداعية الحريات المدنية والعضو الأسبق بمجلس أمناء المنظمة الدكتور فرج فوده أثناء خروجه من مكتبه بحي مدينة نصر بالقاهرة .
وهكذا شهدت تلك الفترة توتر في العلاقة بين المنظمة وحركات الاحتجاج الديني السلمي -بمناسبة انتخابات الجمعية العمومية ، والعنيف – بمناسبة تزايد اعتداءاتهم علي المسيحيين ، ثم الطرفين معا بمناسبة مواقفهم المعادية لحريات الرأي والتعبير والاعتقاد والذي بلغ ذروته في شهادة المرحوم الشيخ الغزالي في محاكمة قتلة المرحوم فرج فوده ، حيث وصف الشيخ الغزالي المرحوم فرج فوده بأنه مرتد ، وان من حق الأفراد أن يقيموا حدود الله .

المرحلة الرابعة
الفهم المشترك لحدود الدور
1993-

تعتبر انتخابات عام 1993 مرحلة جديده داخل المنظمة المصرية فمن ناحية انفرط عقد التحالف بين الشركاء داخل مجلس الأمناء وخاض الفصيل الذي كان ينتمي تاريخيا لواحد من اشد الفصال الماركسية راديكالية - حزب العمال الشيوعي- معركة انتخابية ساخنة ضد الناصرين وبعض فرق اليسار الأخرى أسفرت عن هزيمة ساحقة له ، دفعه إلى إعلان انسحابه من الجمعية العمومية ، كما احكم الناصريون وحلفائهم قبضتهم علي مجلس الأمناء ، وقد ادي هذا التطور إلى بدء طور جديد من العلاقة بين الإسلاميين والمنظمة ، فمن ناحية ترتب علي استخدام قوات الأمن المصرية لأسلوب هدم منازل عائلات المشتبه في انتمائهم أو معونتهم للجماعة الإسلامية ، واستخدام بعض أفراد هذه العائلات – خاصة من النساء – كرهائن ، وزيادة الدور الذي لعبته المنظمة للتنديد بمثل هذه الممارسات أثره في تخفيف حدة التوتر بين الجماعات الجهادية والمنظمة المصرية ، وقد لعب المحامي المعروف منتصر الزيات دورا في ذلك حيث يتمتع بسعة أفق وقدرة علي المناورة ، كما ساعد علي عودة العلاقة بينهما إلى منطقة دافئة نسبيا الدور الذي قامت به المنظمة في الحملة من اجل تقديم قتلة المرحوم الأستاذ عبد الحارث مدني المحامي[7] إلى القضاء .

[7] لمن لا يعرف المرحوم الأستاذ عبد الحارث مدني محام من المنتمين للجماعة السلامية وكان عضو بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وتوفي بعد القبض علية بساعات وهناك شكوك قوية في وفاته تحت التعذيب ولم تعلن نتائج التحقيق في مقتله منذ 1994 وحتى الآن!!.

من ناحية أخرى فقد ساعد الدور الذي لعبة الدكتور سليم العوا في مساندته لحملة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ضد ختان الإناث – والذي كانت بعض الدوائر والصحف الإسلامية مثل جريدة الحقيقة قد هاجمتها - والذي بدائه بمقال في جريدة الشعب بعنوان " الختان لا هو سنة ولا مكرمة " في أن يكشف عن وجه جديد وواع ومتنور للأخوان المسلمين ، الأمر الذي ساعد علي أن يتفهم الطرفين حدود دور كلا منهم ، ويحترم آرائه ويحاول أن يتعايش معها .

الخلاصة

من كل ما سبق نخلص إلى أن :-

1. أن العلاقة بين المنظمة والحركة الإسلامية قد شهدت مراحل مد وجزر مختلفة .
2. أن التيارات الإسلامية لم تتمكن أبدا من فرض سيطرتها علي المنظمة وقد أثبتت الأيام أن ذلك كان لصالح المنظمة وتلك الحركات نفسها ، إذ لن يكون هناك قيمة كبري لمنظمة يسيطر عليها الإسلاميون وتدافع عنهم .
3. أن المنظمة ظلت محتفظة بمرجعياتها الفكرية لم تتزحزح عنها أبدا ولا لدواع المناورة ، ويعتبر الدور الذي لعبته لصالح الدفاع عن المسيحيين والحريات الفكرية والدينية شاهدا علي ذلك .
4. أن هذه السياسة من المنظمة قد وجدت لها صدي لدي قيادات فكرية تتميز بالاستنارة لعبت بعد ذلك دور هاما داخل المنظمة المصرية وغيرها من المؤسسات المدنية مثل المفكر المعروف الدكتور سليم العوا .